EGYtrans

الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة ش.م.م
رأس المال المرخص به ٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جم المصدر ٥٦,١٢٥,٠٠٠ جم
سجل تجاري بورسعيد ١٩٧٤

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
لمساهمى الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس)
شركة مساهمة مصرية
المنعقد يوم الثلاثاء الموافق ١٨ أبريل ٢٠٢٣

بالإشارة الى البيان الصادر من السيد / رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية بخصوص وضع أنظمة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وإعداد نظام للتصويت عن بعد من قبل المساهمين الذى يحق لهم المشاركة والتصويت فى الجمعية العامة والى قرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٦٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٨ بشأن الاعتداد بحضور الجمعيات العمومية للشركات بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة ويعتبر حضوراً فعليا وتسري عليه أحكامه وفي اطار هذه الظروف الاستثنائية وحرصاً من مجلس إدارة الشركة على صحة وسلامة المساهمين وليمكنهم فى ذات الوقت من التصويت على جدول أعمال الجمعية العامة العادية قامت الشركة بالتعاقد مع شركة EGID وهي شركة تابعة للبورصة المصرية على استخدام برنامج E-magles المصمم خصيصا لإجراء عمليات التصويت عن بعد لاجتماعات مجالس الإدارات والجمعيات العامة وتم من خلال هذا البرنامج:

- تسجيل بيانات المساهمين وإعطاء كل مساهم كود دخول خاص به بعد إرساله للمستندات الدالة على مساهمته في الشركة.
- تمكين المساهم من استخدام هذا الكود الخاص للدخول على البرنامج والاطلاع على كافة الأوراق الخاصة ببنود جدول أعمال الجمعية ثم التصويت على كل بند بالموافقة أو عدم الموافقة.
- تجميع نسب الحضور والتصويت في نهاية الوقت المخصص للتصويت وهو الساعة الثالثة مساء يوم انعقاد الجمعية فى ١٨ أبريل ٢٠٢٣.

وقد تم اخطار مساهمي الشركة بموجب إخطار بالنشر فى جريدتى (العالم اليوم و البورصة) على النحو التالى:

١- إخطار أول بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢
٢- إخطار ثان يوم ٢٠٢٣/٣/١٦

وقد قام رئيس الاجتماع بدعوة كل من السادة مساهمي الشركة و السادة/ مراقبا الحسابات والهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة و الهيئة العامة للرقابة المالية، وتنفيذا لأحكام مواد النظام الأساسي وأحكام القانون فقد اجتمعت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة في تمام الساعة ٠٢:٠٠ الثانية من مساء يوم الثلاثاء الموافق ١٨ أبريل ٢٠٢٣ بمقر مجلس الإدارة بالوسائل الإلكترونية الحديثة سالفة الذكر، وذلك للتصويت على جدول الأعمال الآتى:

١. المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.
٢. المصادقة على تقرير مراقبى الحسابات على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والمصادقة على تقرير الحوكمة بالشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.
٣. اعتماد القوائم المالية للشركة المتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير فى حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.
٤. اعتماد استبعاد الديون التى سبق تكوين مخصصات لها من رصيد المدينين وغلق حساب تلك الديون في حساب المخصصات التي تم تكوينها.
٥. اعتماد حساب توزيع الأرباح المقترح من مجلس الإدارة الخاص بتوزيع الأرباح على السادة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.
٦. إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن السنة المالية المنتهية ٢٠٢٢/١٢/٣١.
٧. إعادة انتخاب مجلس الإدارة لدورة جديدة لمدة ٣ سنوات وفقاً للنظام الأساسى للشركة.
٨. اعتماد عقود المعاوضة التى تم إبرامها خلال العام المنتهى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والموافقة على الترخيص مقدما لمجلس الإدارة بإبرام عقود المعاوضة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارو

٩. تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس إدارة الشركة عن عام ٢٠٢٣.
١٠. تعيين السيد مراقب الحسابات وتحديد أتعابه عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بالإضافة الى السادة الجهاز المركزي للمحاسبات.
١١. اعتماد التبرعات التى تمت خلال العام المنتهى ٢٠٢٣/١٢/٣١ والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال العام المالى ٢٠٢٣ فيما يزيد عن ألف جنيه.

- وقد حضر الاجتماع عن طريق وسائل الاتصال التى وضعتها الشركة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وهم:

١. المهندسة / عبير وائل صديق لهيطه — العضو المنتدب – حضور بالأصالة.
٢. الدكتورة / هبة وائل صديق لهيطه — عضو مجلس الإدارة – حضور الكترونيا بالأصالة.
٣. الأستاذ/ سامر عبد الفتاح الوزيري — عضو مجلس الإدارة - حضور الكترونيا بالأصالة.
٤. الدكتور / محمد حسن يوسف — عضو مجلس الإدارة ممثل بنك الاستثمار القومي – حضور بالأصالة.
٥. الأستاذة/ علا عبد الوهاب — عضو مجلس الإدارة ممثل بنك الاستثمار القومي – حضور الكترونيا بالأصالة.
٦. القبطان/ نهاد أبو الفضل سليمان — عضو مجلس الإدارة – حضور بالأصالة.
٧. الاستاذ/ محمد سعيد محمد سلطان — عضو مجلس الإدارة – حضور الكترونيا بالأصالة.
٨. الأستاذ/ سيد زكريا البهي السيد — عضو مجلس الإدارة ممثل بنك الاستثمار القومي – حضور بالأصالة.

- كما حضر أيضاً الإجتماع بالأصالة من السادة ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات:
  ١) الاستاذ المحاسب /جورج نبيل عزيز (وكيل الوزارة – نائب أول مدير الإدارة)
  ٢) الأستاذ المحاسب/ أحمد فاروق بدوي (مدير عام – نائب مدير الإدارة).

- كما حضر الاجتماع الكترونيا من السادة مكتب KPMG حازم حسن مراقب الحسابات:
  ١) الأستاذ المحاسب/ حازم محمد الرجال - شريك بمؤسسة حازم حسن KPMG بموجب تفويض من الأستاذ/ حسام عبد الوهاب – مراقب حسابات الشركة و الشريك بمؤسسة حازم حسن KPMG

- كما حضر الاجتماع الكترونيا من السادة مجموعة المحاسبون القانونيون المصريون مراقب الحسابات:
  ٢) الأستاذ المحاسب/ سمير أنس عمارة - شريك بمجموعة المحاسبون القانونيون المصريون .

- كما حضر أيضا الاجتماع بالأصالة ممثلي بنك الاستثمار القومي بناء على خطاب الترشيح الوارد لإدارة الشركة من بنك الاستثمار القومي بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٣ وهما:
  ١) الأستاذ/ حازم محمود – مدير إدارة المساهمات بالبنك.
  ٢) الأستاذة/ هبه محمد حمدي – مدير إدارة المساهمات بالبنك.

- كما حضر أيضا الاجتماع كل من:
  ١) الأستاذ/ عبد الحميد الرفاعي – المستشار القانوني للشركة.
  ٢) الأستاذ/ هشام حامد – مدير الشئون القانونية بالشركة.
  ٣) الأستاذ/ أحمد صقر – رئيس القطاع المالي بالشركة.
  ٤) الأستاذ/ شريف حلمي – مدير علاقات المستثمرين بالشركة.

- لم يحضر الاجتماع مندوب الهيئة العامة للرقابة المالية ومندوب الهيئة العامة للاستثمار.

تولت رئاسة الاجتماع المهندسة/ عبير وائل صديق لهيطه العضو المنتدب بناء على تفويض من الأستاذ / محمد جمال محرم رئيس مجلس الإدارة، ثم عرضت سيادتها على السادة أعضاء الجمعية العامة ترشيح السيدة / رانيا فاروق بسطويسي للقيام بأمانة سر الاجتماع وقيام كل من:

١. السيد / أحمد شريف محمد حلمي محمود
٢. السيد / محمد إبراهيم مصطفى أحمد

حازم حسن KPMG
محاسبون قانونيون ومستشارون

فارزا أصوات وقد أقرت الجمعية العامة هذا الترشيح بالإجماع.

وقد قام مراقبي الحسابات بالتأكد من صحة إجراءات توجيه الدعوة وأعلن صحتها كما قام بالاشتراك مع فارزا الأصوات بمراجعة حضور المساهمين للجمعية العامة عن طريق وسائل الاتصال التى وضعتها الشركة وتبين أن عدد الأصوات الممثلة فى الاجتماع كانت كما يلى:

** عدد الأسهم المصدرة والمكتتب فيها	١٥٦٠٦٢٥٠٠	سهم
** عدد الأسهم الحاضرة المصوته	٦١١٤١٨٥٩	سهم
** عدد الأسهم الحاضرة ولم تصوت	١٠٤٧٢٩٣٥	سهم
** غائبون عن الحضور	٨٤٤٤٧٧٠٦	سهم
** الإجمالي	١٥٦٠٦٢٥٠٠	سهم
** نسبة الحضور إلى عدد الأسهم المصدرة والمكتتب فيها	٤٥,٨٩	%

وعليه فقد أعلن مراقب الحسابات صحة وقانونية الاجتماع وقد وقع على السجل كل من فارزي الأصوات ومراقبى الحسابات وأمين السر ورئيس الاجتماع، بما يفيد نتيجة حصر الأسهم لصحة وسلامة انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية تنفيذا لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والنظام الأساسي للشركة.

وبعد فرز الأصوات والتأكد من صحة وسلامة انعقاد الجمعية العامة العادية، بدأت الاجتماع المهندسة/ عبير لهيطه العضو المنتدب ورئيسة الاجتماع واستهلته باسم الله، ثم بدأت المهندسة/ عبير لهيطه العضو المنتدب ورئيسة الاجتماع بمناقشة جدول الأعمال وفقا لترتيب الدعوة كما يلي:

البند الأول : المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

قامت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية بعرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وبعد المناقشة:

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

البند الثانى : المصادقة على تقرير مراقبى الحسابات على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والمصادقة على تقرير الحوكمة بالشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

أفادت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية بأن تقرير الحوكمة المذكور معروض على السادة الحضور ضمن أوراق اجتماع الجمعية العامة للاطلاع.

١- طلبت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية من الأستاذ المحاسب/ جورج نبيل عزيز (وكيل الوزارة – نائب أول مدير الإدارة) بالجهاز المركزي للمحاسبات بعرض تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية وقد بدأ سيادته كلامه كما يلي:

بداية رحب سيادته بالسادة الحضور وذكر سيادته قبل عرض تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نود الاشارة الى أنه قد تم موافاتنا برد الشركة على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية يوم الاحد الموافق ٢٠٢٣/٤/١٦ أي قبل اجتماع الجمعية العامة بيومين فقط منهم يوم إجازة رسمية مما تعذر الاطلاع عليه ودراسته وجاري دراسة الرد الوارد من الشركة والتعقيب عليه إذا لزم الأمر.

تقرير السادة الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية المستقلة للشركة فى ٢٠٢٢-١٢-٣١:

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمتمثلة في الميزانية المستقلة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ البالغ إجمالي الأصول بها نحو ٣٩٣,٧٤٥ مليون جنيه وقائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ بصافي ربح بعد الضريبة بنحو ٤٠,٤١٣ مليون جنيه ، وكذا قوائم الدخل الشامل الأخر والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

الجهاز المركزى للمحاسبات
رئيس قطاع حسابات النقل والتجارة
أ/ جورج نبيل

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة:

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أى تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أى أخطاء هامة ومؤثرة .
وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم و الإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب و يشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام و المؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة و تشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية و التقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.
وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة و تعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الرأى المتحفظ:

١. لم تقم الشركة بإجراء أية مطابقات على أرصدة كبار العملاء و الوكلاء فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وقامت الشركة بإرسال مصادقات لعملاء الأرصدة المدينة والدائنة فيما عدا العملاء ذو الأرصدة الدائنة المتوقفة، العملاء ذو الأرصدة الصغيرة علما بأننا لم نتلق أى ردود عنها حتي تاريخ الفحص.
٢. لم تتأثر القوائم المالية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٤٦٤ ألف جنيه قيمة اشعارات الخصم التى تم منحها للعملاء فى العام المالى ٢٠٢٢ وتخص عمليات العام المالى ٢٠٢٢ وهى ناتجة عن كل من : إلغاء فواتير صدرت خلال العام المالى ٢٠٢٢ وإصدار فواتير جديدة بدلا منها بنحو مبلغ ٣٦٢ ألف جنيه ، إصدار اشعارات خصم لفروق بنحو مبلغ ١٠٢ ألف جنيه .
وكان يتعين إجراء التسوية اللازمة وفقا للمعيار رقم (٧) الاحداث التالية لتاريخ الميزانية .
٣. بلغت الإيرادات المستحقة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤,٣٢٧ مليون جنيه وبالفحص تبين وجود بعض الأخطاء عند احتساب الإيراد المستحق لبعض العمليات ناتجة عن وجود عمليات مصاريفها المقدرة أكبر من ايرادها المقدر، بالإضافة إلى وجود عمليات أخرى، مصروفاتها الفعلية أكبر من مصروفاتها المقدرة هذا وقد قامت الشركة بتغيير طريقة احتساب الايراد المستحق-دون الافصاح- ليكون مزيجا من نسبة الاتمام والقسط الثابت (١٥٪) بدلا من الاسلوب المتبع فى السابق وهو القسط الثابت الأمر الذى لم نتمكن معه من الحكم على دقة تقديرات الشركة للإيراد المستحق.
٤. لم يتم موافاتنا بالمطابقات على ضعف بعض أرصدة الأطراف ذات العلاقة كما يلى :

بيان الشركة	الرصيد	ملاحظات
ايجيترانس للموانى المصرية	نحو ٢٥٠ ألف جنيه	مكون عنها اضمحلال بكامل القيمة
دمياط لتشغيل محطات الحاويات	نحو ٩٦٤ ألف جنيه	مكون عنها اضمحلال بكامل القيمة
ايجيترانس بارج لينك	نحو ٨٣ ألف جنيه	مكون عنها اضمحلال بكامل القيمة

علما بأنها مرحلة منذ عدة سنوات .
٥. بلغت قيمة التأمينات لدى الغير نحو ١,١١٦ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وقامت الشركة بإرسال شهادات لبعض الجهات البالغ رصيدها ٨٣٦ ألف جنيه علما بانه لم نتلق ردود على نحو ٥٤٥ ألف جنيه منها ولم يتم إرسال الشهادات عن باقى الرصيد وقدره نحو ٢٧٥ ألف جنيه .
يتعين إرسال الشهادات اللازمة المؤيدة لصحة الرصيد .
٦. تم تكوين مخصص لضرائب القيمة المضافة على الايصالات الرسمية عن فحص الأعوام المالية من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ بمبلغ ٦,٣٩٧ مليون جنيه (مرفوع دعوى قضائية بمجلس الدولة للنظر بشأن الطعن على قرار لجنة الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢١/١١/٨) ومما تجدر الإشارة إليه ان لجنة المراجعة بإجتماعها رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ أوصت بحصر الإيصالات الرسمية المدفوعة نيابة عن العملاء خلال أعوام ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢ (وقد بلغت قيمتها نحو ٣٠٤ مليون جنيه فى عام ٢٠٢٠ ، ٣٣٣ مليون جنيه في عام ٢٠٢١ ، ١٢٩ مليون جنيه حتى منتصف ٢٠٢٢) لإحتساب المطالبات الضريبية المتوقعة ووضع خطة للمخصصات الخاصة بها خلال الفترة القادمة.

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

محمد إبراهيم سراج الدين
أحمد سرية حلمى

يتعين دراسة مدى الحاجة لتكوين مخصصات جديدة من عدمه فى ظل مطالبة مصلحة الضرائب للشركة بالضريبة عن تلك الايصالات الرسمية المدفوعة نيابة عن العملاء وتكوين الشركة مخصص عنها كما سبق الإشارة.

٧. تضمنت المصروفات قيمة التأمين على بعض وسائل النقل لا تخص شركة ايجيترانس وتخص شركة إيتال ضمن وثيقتى تأمين الات ومعدات ، تأمين تكميلى تجارى .
يتعين الحصر والتصويب ونقل عبء التأمين على الشركة المستفيدة من التأمين .

٨. اعتمدنا فى مراجعتنا لفروع الشركة (السويس ، القاهرة ، بورسعيد) على موازين المراجعة والقوائم والملخصات التى أعدتها الشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

الرأى المتحفظ

فيما عدا تأثير ما تقدم على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "ايجيترانس" المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح وفي جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المستقل للشركة في ٢٠٢٢/٣/٣١ وعن نتيجة الأداء المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظا:

١. تم جرد الأصول الثابتة بمعرفة الشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وتحت مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختبارى وفى حدود الإمكانيات المتاحة كما تم حساب الإهلاك وفقا للقواعد والمعدلات المتعارف عليها وكالمتبع فى السنوات السابقة وقد تبين ما يلى :

أ- أسفرت نتيجة مطابقة محاضر الجرد السنوى لأصول وموجودات الشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والتقرير النهائى للجنة الجرد عن الاتى :

- وجود أصول متهالكة بكافة فروع الشركة (أثاث) يتعين التصرف الاقتصادى فيها .
- وجود أصول بدون رقم أصل عليها مما يصعف الرقابة عليها
- وجود بعض الأثاث بكشوف الحسابات ولم يتضمنها الجرد الفعلى منها تابلت ، كاميرا سونى سايبر شوت بفرع مرغم .

يتعين الفحص واتخاذ اللازم .

ب- لم يتم موافاتنا بالشهادات السلبية لبعض الأصول المملوكة للشركة حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ للتحقق من عدم وجود أية تصرفات أو رهن او حقوق عليها منها مبنى الشركة بالتجمع الخامس بالقاهرة، مبنى ساحة الأدبية، مبنى المنطقة الحرة .

يتعين موافاتنا بذلك.

ج- بلغت قيمة الأراضي بالشركة نحو ١٩,٧٢٣ مليون جنيه تمثل قيمة أرض المبنى الإدارى لفرع الشركة بالتجمع الخامس والمشتراة وفقا لعقد البيع النهائى فى فبراير ٢٠١٨ ولم يتم الانتهاء من توثيق عقد الأرض بإسم الشركة حتى تاريخه .

يتعين اتخاذ اللازم لتدارك ذلك والإفادة بما يتم .

٢. حققت الشركة صافى ربح بعد الضريبة نحو ٤٠,٤١٢ مليون جنيه متأثرا بالمكاسب التى تحققت خلال العام من الإيرادات الاخرى وذلك على النحو الاتى :

بيان	القيمة	الاجمالى	النسبة المئوية
صافى الربح بعد الضريبة		٤٠٤١٣	
مساهمة الإيرادات الأخرى فى الربح :			
إيرادات أخرى	١٣٤٩٦		
استثمارات	١٨٨٩٨		
إيرادات تمويلية :			
فوائد دائنة	١٦٦٣		
فروق ترجمة بالعملات الاجنبية	٣١٥١٣		
		٦٤٥٦٩	
نسبة مساهمة الايرادات الاخرى فى صافى الربح			١٦٠٪

الأمر الذى يستلزم بحث الطرق اللازمة للاستفادة المثلى من الأنشطة المنصوص عليها بالنظام الأساسى للشركة وزيادة العائد الناتج عنها فى ظل ما أوضحه الجدول عاليه من زيادة نسبة مساهمة الايرادات الاخرى فى صافى الربح الذى حققته الشركة .

٣. تضمنت اضافات وسائل النقل خلال العام نحو ٤ مليون جنيه قيمة عدد ٧ سيارات ملاكى تم شراؤها خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/٥ وحتى ٢٠٢٢/١١/٢٥ علما بأن الشركة اعتمدت فى جمعياتها العمومية العادية

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣١ ، ٢٠٢٢/١٢/٨ ارجاء توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نظرا لدخول الشركة فى عدد من المشروعات والاستثمارات واحتياجها للسيولة وهو الأمر الذى أدى إلى قيامها ببيع المقر الادارى الجديد للشركة بمنطقة سموحة والمشترى حديثا لاحتياجها إلى السيولة وفقا لما جاء بقرار الجمعية العمومية غير العادية التى وافقت على البيع فى ٢٠٢٢/٨/١٧ بالاضافة إلى ما جاء بتوصية لجنة المراجعة والحوكمة فى جلستها الثالثة فى ٢٠٢٢/٨/١٠ بتكليف الادارة المالية بضرورة حسن استثمار السيولة المتاحة لتحقيق أعلى عائد وقد أفادت الشركة بأنه لا يجوز الربط بين تأجيل توزيع أرباح المساهمين أو بيع مقر الشركة الجديد بالاسكندرية والذى تم من خلال الجمعية العمومية للشركة وليس قرار الجهة التنفيذية – وبين قرار ضم ٧ سيارات جديد لأصول الشركة حيث لايوجد علاقة بينهم ولكل قرار منهم مسبباته ودوافعه وأهدافه التى تصب جميعها فى صالح الشركة وتعقيبا على ذلك نكرر أن مبرر ارجاء التوزيع وفقا لقرار الجمعية العامة بتاريخى ٢٠٢٢/٣/٣١، ٢٠٢٢/١٢/٨ مرجعه وفقا للمعروض على الجمعية العامة الدخول فى عدد من المشروعات والاستثمارت وكذا ما ورد بمحضر الجمعية العامة الغير العادية بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٧ بأنه من مبررات بيع المقر الادارى الجديد احتياج الشركة للسيولة فى الفترة القادمة لاستخدامها فى مناحى مختلفة تدر عائد وتعود بالنفع على المساهمين وجدير بالذكر فإن السيارات المشتراة لا تدر أى عائد يعود بالنفع على المساهمين .

يتعين العرض على الجمعية العامة للشركة لاعمال شئونها بصفتها تمثل ملاك الأسهم وذلك تحقيقا لمبادىء الافصاح والشفافية فى ضوء التمثيل النسبى للمساهمين .

٤. بلغت جملة ايرادات الاستثمارات بالشركة عام ٢٠٢٢ نحو ١٨,٨٩٨ مليون جنيه عوائد على الاستثمارات بشركة بارويل ايجيترانس ، شركة ايجيترانس لحلول المستودعات وقد تبين ما يلى :

أ- لم يتم تحقيق أى عوائد على استثمارات الشركة فى بعض الشركات التابعة والشقيقة "منذ تأسيسها" وذلك كما يلى :

- شركتى ايجيترانس للموانىء النهرية ، ايجيترانس بارج لينك للنقل (شركات تابعة) والبالغ اجمالى الاستثمارات بهما نحو ٥٠٠ ألف جنيه ومكون عنهما اضمحلال بكامل القيمة ونشير إلى أن كلا الشركتين قد صدر لهما قرار الجمعية العامة غير العادية لهما فى ٢٠١٦/٧/١٢ بالتصفية ولم تزاول أيا منهما أى نشاط منذ تأسيسهما فى ٤/٥/٣، ٢٠٠٩/٦/٢٠٠٩ لعدم حصولهما على التراخيص اللازمة للنشاط لوجود قيود قانونية مانعة لمنح هذه التراخيص وقد تم التأشير بالسجل التجارى بتصفية تلك الشركات ومحو السجل التجارى لها بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٢٢ .
- شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد (شركة شقيقة) والجارى الانتهاء من تصفيتها والبالغ اجمالى الاستثمار بها نحو ٨٨٥ ألف جنيه ومكون عنها اضمحلال بكامل القيمة.
- شركة سكان أرابيا للتوكيلات الملاحية (شركة شقيقة) والبالغ اجمالى الاستثمار بها نحو ٢٢٥ ألف جنيه ومكون عنها اضمحلال بكامل القيمة ولم تمارس الشركة أية أنشطة حتى الان.

وهو ما يوضح عدم دقة دراسات الجدوى التى أعفلت مدى توافق متطلبات الترخيص وفقا للمنوه بعاليه.

يتعين موافاتنا بأسباب قيام الشركة بتلك الاستثمارات مع الافادة بأخر ما انتهت إليه عملية التصفية شركة دمياط وما يتخذ فى هذا الشأن.

ب- لم تفصح الشركة عن الاسباب والمؤشرات التى ادت إلى قيامها باتخاذ قرار خلال العام بتكوين خسائر اضمحلال بنحو ٢,١٧٢ مليون جنيه من قيمة استثمار الشركة بالشركة المصرية لأعمال النقل "ايتال" والبالغ نحو ٦٣ مليون جنيه رغم أن العوائد المحققة من الاستثمار بالشركة بلغت نحو ٧,٢١٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢١ ولم تحقق الشركة عوائد على الاستثمار خلال العام الحالى علما بأن شركة إيتال حققت أرباح خلال عام ٢٠٢٢ وفقا لما أوضحته القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ ولم نوافى بدراسة الاضمحلال الأمر الذى لم نتمكن معه من الحكم على صحة الاجراء الذى اتبعته الشركة .

ج- أظهرت القوائم نحو ٩٢٢ ألف جنيه قيمة نسبة ٢٥٪ المسددة للاستثمار بشركة ايجيترانس لحلول السيارات وقد تبين تأسيس الشركة المشار إليها فى ٢٠٢٢/٤/٢٠ ولم تبدأ نشاطها حتى تاريخه ويتعين موافاتنا بأخر المستجدات فى هذا الشأن .

٥. وجود عملاء –دفعات مقدمة- فى تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١ لها أرصدة دائنة متوقفة منذ سنوات بلغ ما امكن حصره منها نحو ٣٩٧ ألف جنيه ، ٩ ألاف دولار ،و ٨٥٠ يورو .

يتعين الحصر وموافاتنا بأسباب ذلك وإجراء التسويات اللازمة وخاصة أن ردود الشركة فى هذا الشأن بأنها بصدد إعداد دراسة لهذه الأرصدة المتوقفة وفى ضوئها سيتم إتخاذ الاجراء المناسب قبل نهاية ٢٠٢٢ .

٦. عدم قيام الشركة بتنفيذ توصية لجنة المراجعة والحوكمة رقم (٥- فقرة ٤) بجلستها رقم (١) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٥ بشأن ايجاد وسيلة لتفادى السداد للجهات الرسمية نيابة عن العملاء لحين مطالبتهم بالسداد واقترحت اللجنة بتوصيتها أن تقوم الشركة بالمطالبة مسبقا بالمبالغ الجمركية

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

بالجهات الرسمية الا انه تبين استمرار الشركة فى سداد تلك الايصالات الرسمية نيابة عن العملاء دون تحصيلها مقدما خلال العام وقد بلغت جملتها نحو ٨,١٦٥ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/١٢ علما بأن رصيد حساب العملاء الذى لا يقابله دفعات مقدمة قد بلغ نحو ٧,٨٤٤ مليون جنيه فى ذلك التاريخ الامر الذى يمثل مخاطرة على الشركة فى حالة عدم تحصيل تلك المبالغ فى ظل عدم وجود ضمانات كافية منهم لتغطية الائتمان الخاص بهم كما يؤدى إلى تجميد سيولة الشركة النقدية لدى هؤلاء العملاء وغيرهم بدون عائد .

٧. وجود بعض العمليات التي تمت واظهرت وجود ايرادات دون وجود تكاليف تخصها خلال العام وقد بلغ جملة ما امكن حصره منها نحو ٤,٢١٧ مليون جنيه (بعدد ١٤٤١ عملية) كما تبين وجود عمليات أخرى مقيد لها تكاليف بدون ايراد بلغ ما امكن حصره منها ٢,٤٨٩ مليون جنيه (بعدد ١٣٥ عملية) وهو ما يتعارض مع وجود نظام أوراكل ERB الممسوك بالشركة والذى يتيح امكانية تحديد تكلفة وايراد كل عملية.

٨. لا زالت الشركة تصرف مقابل الانتقال مباشرة للسادة / ممثلى المال العام بالشركة نظير حضور جلسات مجلس الادارة وجلسات اللجان وقد بلغ ما تم صرفه فى هذا الشأن خلال عام ٢٠٢٢ نحو ٣٦٠ ألف جنيه , ٢٥٠ ألف جنيه على الترتيب وذلك بالمخالفة المادة رقم (١) من القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والشركات الاعتبارية العامة والبنوك ... إلخ والتى استثنت المبالغ التى تؤول الى جهة التمثيل ".... مقابل نفقات فعلية مؤداة فى صورة بدل سفر أو بدل أو مصاريف انتقال متى كان صرفها فى حدود القواعد والنظم المعمول بها فى الجهة التى يباشر فيها مهمة التمثيل.

يتعين اتخاذ اللازم نحو الالتزام بما ورد بالقانون والافادة بما يتم أو تقديم المستندات الدالة على انها نفقات فعلية اعمالا لاحكام القانون المشار اليه.

٩. وجود تضارب ما بين ما ورد بمذكرة الموقف الضريبى حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والصادرة من المستشار الضريبى للشركة حيث أفاد بأن الفترة بين ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩ لضريبة الاشخاص الاعتبارية تم الفحص الضريبى لها واستلمت الشركة نموذج ١٩ وتم الطعن عليه وطلب اللجوء للجنة الداخلية فى حين ورد بافصاح الشركة – ضمن الموقف الضريبى- انه تم الفحص من قبل المركز الضريبى لكبار الممولين وتم انهاء جميع الخلافات وسداد الربط الضريبى المستحق طبقا لقرار اللجان الضريبية المختصة .

١٠. لم يتم الافصاح عن ما ورد بنموذج ٩ من حيث الرصيد المستحق على الشركة للضرائب – شركات أموال – بنحو ١٢,٨١٩ مليون جنيه (ضريبة بنحو ٤,٢٢٢ مليون جنيه + غرامات بنحو ٨,٥٩٧ مليون جنيه).

١١. وجود خلاف بين مطابقة الهيئة العامة للاستثمار والشركة على رصيد ٢٠٢٢/١٢/٣١ بكل من : بند رسم الاستثمار بنحو ٢٧,٧٠١ دولار وبند ضمان البضائع بنحو ٢,١١٥ دولار .

يتعين بحث هذا الخلاف وتسويته مع مراعاة ذلك على القوائم المالية .

١٢. تضمن حساب الدائنون والارصدة الدائنة نحو ١,٠٧٧ مليون جنيه قيمة المساهمة التكافلية لنظام التأمين الصحى الشامل عن عامى ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ والمقررة طبقا للمادة رقم ٤٠ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن نظام التأمين الصحى الشامل .

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة للسداد .

١٣. لم يتم الافصاح عن صدور قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢٠٢٢/١٠٦ بالموافقة على منح المشروعات العاملة بنشاط تخزين السيارات المستعملة بالمناطق الحرة العامة التى ترغب فى الاستمرار فى مزوله النشاط مهلة لمدة عامين اخرين اضافيين اعتبارا من ٢٠٢٢/١/١ حيث تضمنت الارصدة المستحقة على بعض الاطراف ذات العلاقة نحو ١٨,٣١٦ مليون جنيه مستحقة على شركة ايجيترانس لحلول السيارات قيمة قطعة ارض رقم (١٨) من شركة البحر الاحمر للنحاس مساحتها ١٠,٢٤٧ متر مربع والتى تسلق للشركة حجزها فى ٢٠٢١/٨/١٧ وكانت الشركة قد تأخرت فى اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة فى حينه للالتزام بما ورد بقرارات مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ارقام ٢-١/٢٠٢٠و٨-١/٢٠٢٠بشان قرب انتهاء مدة الترخيص الممنوحة للنشاط بالمناطق الحرة ومنح المشروعات العاملة بنشاط تخزين السيارات التى ترغب فى الاستمرار فى مزوله النشاط مهلة لمدة عامين اعتبارا من ٢٠٢١/١/١ تنتهى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ لتوفيق اوضاعها للانتقال للعمل بالمنطقة الاقتصادية بقناة السويس ولم يتبين لنا اتخاذ أى اجراءات جديدة فى هذا الشأن الامر الذى يستلزم نهو الاجراءات اللازمة للحصول على الموافقات والتراخيص وفقا لما تضمنته الخطة الزمنية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الاخرى :

١. ضعف اجراءات الرقابة والضبط الداخلى على العمليات والحسابات المرتبطة بها مثل العملاء والوكلاء

إدارة مراقبة حسابات المال العام

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

واصدار فواتير الايرادات بما لا يحقق الرقابة على أموالها وهو ما أشارت اليه تقارير لجنة الحوكمة والمراجعة الداخلية ومنها:

- عدم قيام ادارة المراجعة الداخلية (كما نصت اللائحة المالية للشركة) بفحص وتقييم مدى فعالية حوكمة الشركة وادارة المخاطر وجودة الاداء فى تنفيذ المسئوليات الموكلة لها لتحقيق أهداف الشركة.
- القصور فى الرقابة على عناصر التكاليف الخاصة بالعمليات وعدم توافر نظام تكاليف معيارية لكافة انشطة الشركة المختلفة للمقارنة بالفعلى وقياس الانحرافات ان وجدت لتحديد اسبابها ومعالجتها خاصة فى ظل تحقيق العديد من العمليات لخسائر خلال العام المالى ٢٠٢٢.

٢. لم نواف بتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٢ وبالتالى لم نتمكن من ابداء الرأى بشأنه وفقا لما نصت عليه المادة رقم ١٠٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجترانس) فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

السادة/ مساهمى الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجترانس)

راجعنا القوائم المالية المجمعة "المرفقة" للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمتمثلة في قائمة المركز المالى المجمعة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بإجمالي أصول نحو ٤٩٤,٥٣٠ مليون جنيه وقائمة الدخل المجمعة بصافي ربح " بعد الضريبة " بنحو ٤٦,١٢٣ مليون جنيه وكذا قوائم الدخل الشامل و التغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة:

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم و الافصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب و يشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام و المؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض: إبداء الرأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة و تشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى تضمن به القوائم المالية.
وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة و تعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الرأى المتحفظ

لم نواف حتى تاريخه بالقوائم المالية للشركات التابعة والشقيقة وتقرير مراقب الحسابات عنها المعد عنها القوائم المالية المجمعة المدققة الواردة للادارة بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٨ وذلك لاتمام عملية المراجعة .

الرأى المتحفظ

فيما عدا تأثير ما جاء بعاليه، فمن رأينا ان القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "ايجيترانس" تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وعن أدائها المالي عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار

إدارة مراقبة حسابات النقل البحرى

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والمعدلة بقرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة.

وقد قامت السيدة المهندسة / رئيسة الاجتماع بتلاوة رد الشركة على الملاحظات الواردة في تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات كما يلي:

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
تقرير عن القوائم المالية المستقلة : **أساس الرأى المتحفظ :** ١. لم تقم الشركة بإجراء أية مطابقات على أرصدة كبار العملاء و الوكلاء فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ وقامت الشركة بإرسال مصادقات لعملاء الأرصدة المدينة والدائنة فيما عدا العملاء ذو الأرصدة الدائنة المتوقفة، العملاء ذو الأرصدة الصغيرة علما بأننا لم نتلق أى ردود عنها حتى تاريخ الفحص.	الشركة قامت بعمل مطابقات مع كبار العملاء في ٢٠٢٢/١٢/٣١ سيتم موافاتكم بعينة منهم بالإضافة الى ذلك نقوم بأرسال مصادقات سلبية للعملاء بالبريد المسجل بعلم الوصول تحت إشراف كل من الجهار المركزي ومكتب المحاسب القانوني (حازم حسن) والمزيلة بعبارة "في حالة عدم تلقى الردود يعد موافقة على صحة الرصيد من جانبكم" ومن ثم فان الشركة غير مسئولة عن استلام الردود وبالنسبة لباقي الأرصدة الدائنة المتوقفة والعملاء ذات الأرصدة الصغيرة فسيتم مراعاة الإرسال اعتباراً من الربع الأول لعام ٢٠٢٣
٢. لم تتأثر القوائم المالية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٤٦٤ ألف جنيه قيمة اشعارات الخصم التى تم منحها للعملاء فى العام المالى ٢٠٢٢ وتخص عمليات العام المالى ٢٠٢٢ وهى ناتجة عن كل من : إلغاء فواتير صدرت خلال العام المالى ٢٠٢٢ وإصدار فواتير جديدة بدلا منها بنحو مبلغ ٣٦٢ ألف جنيه ، إصدار اشعارات خصم لفروق بنحو مبلغ ١٠٢ ألف جنيه . وكان يتعين إجراء التسوية اللازمة وفقا للمعيار رقم (٧) الاحداث التالية لتاريخ الميزانية .	اتباعاً لمبدا الأهمية النسبية فلم يتم تأثير تلك اشعارات الخصم على الأرباح المرحلة لعام ٢٠٢٢ وخاصتاً ان صافى المبلغ المؤثر على الإيرادات هو ١٠٢ الف جنيه من أجمالي إيرادات ٣٧٣,٩ مليون وجارى دراسة ما ورد بالملاحظة بالرجوع لمراقب الحسابات الخارجي وسيتم اتخاذ اللازم في ضوء ما سوف تنتهى اليه الدراسة.
٣. بلغت الإيرادات المستحقة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤,٣٢٧ مليون جنيه وبالفحص تبين وجود بعض الأخطاء عند احتساب الإيراد المستحق لبعض العمليات ناتجة عن وجود عمليات مصاريفها المقدرة أكبر من ايرادها المقدر ، بالإضافة إلى وجود عمليات أخرى مصروفاتها الفعلية أكبر من مصروفاتها المقدرة هذا وقد قامت الشركة بتغيير طريقة احتساب الإيراد المستحق -دون الافصاح- ليكون مرتبطا من نسبة الإتمام والقسط الثابت (١٥٪) بدلا من الأساس المتبع فى السابق وهو القسط الثابت الأمر الذى لم تتمكن معه من الحكم على دقة تقديرات الشركة للإيراد المستحق.	نظرا لإجراءات التطوير والتحول من تثبيت هامش الربح على كل الأنشطة والعمليات إلى احتساب هامش ربح تقديري لكل عملية على حدى وفقاً لظروف التشغيل و المنافسة بين الشركات ، فقد قررت إدارة الشركة وضع هامش ربح تقديري لكل عملية على حدى لاستخدام ذلك الربح التقديري (كنسبة) في احتساب الإيراد المستحق في ضوء ما تم صرفه فعليا على العملية مما سينتج عنه قيم اكثر دقة مع العلم بان الشركة في اخر العام دائما تستخدم طريقة نسبة الإتمام وليس القسط الثابت. ويتم الإفصاح عن تلك السياسة بإيضاح رقم ٣٩-١٥ بالايضاحات المتممة للقوائم المالية.

محمد ابراهيم سعاده
أحمد شريف

إدارة حسابات النقل البحري

حازم حسن
KPMG
محاسبون قانونيون ومستشارون

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
٤. لم يتم موافاتنا بالمطابقات على صحة بعض أرصدة الأطراف ذات العلاقة كما يلى : بيان الشركة — الرصد — ملاحظات ايجيترانس للموانى النهرية — نحو ٤٦٥ ألف جنيه — مكون عنها اضمحلال بكامل القيمة دمياط لتشغيل محطات الروافد — نحو ٩٦٤ ألف جنيه — مكون عنها اضمحلال بكامل القيمة ايجيترانس بارج لينك — نحو ٨٣ ألف جنيه — مكون عنها اضمحلال بكامل القيمة علما بأنها مرحلة منذ عدة سنوات .	بالنسبة لشركتي الموانئ النهرية وبارج لينك فالشركات المذكورة فقد تم تعيين مصفى قضائى لهم والذى قام بتصفيتهما ومحوهما من السجل اما بالنسبة لشركة دمياط فقد تم سحب الترخيص والأراضي المخصصة لها من قبل هيئة ميناء دمياط منذ سنوات وبالتالي أصبحت ليست ذات كيان قائم وقد تم عمل اضمحلال لهم بكامل القيمة ولم تتغير أرصدتهم – وسيتم تسويتهم فى سجلات الشركة بمجرد التوصل الى مخالصة نهائية مع الضرائب المصرية
٥. بلغت قيمة التأمينات لدى الغير نحو ١,١١١ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وقامت الشركة بإرسال شهادات لبعض الجهات البالغ رصيدها ٨٣٦ ألف جنيه علما بانه لم نتلق ردود على نحو ٥٤٥ ألف جنيه منها ولم يتم إرسال الشهادات عن باقى الرصيد وقدره نحو ٢٧٥ ألف جنيه . يتعين إرسال الشهادات اللازمة المؤيدة لصحة الرصيد .	سيتم مراعاة أرسال مصادقات ل١٠٠٪ من الجهات المستلمة تأمينات من طرفنا اعتباراً من الربع الأول من عام ٢٠٢٣. وبالنسبة لعدم تلقى ردود من بعض الجهات المستلمة تأمينات من طرفنا فيرجى العلم باننا نقوم بأرسال مصادقات سلبية بالبريد المسجل بعلم الوصول تحت إشراف كل من الجهاز المركزي ومكتب المحاسب القانوني (حازم حسن) والمزيلة بعبارة "في حالة عدم تلقى الردود يعد موافقة على صحة الرصيد من جانبكم" ومن ثم فان الشركة غير مسئولة عن استلام الردود
٦. تم تكوين مخصص لضرائب القيمة المضافة على الايصالات الرسمية عن فحص الأعوام المالية من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ بمبلغ ٦,٣٩٧ مليون جنيه (مرفوع دعوى قضائية بمجلس الدولة للنظر بشأن الطعن على قرار لجنة الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢١/١١/٨) ومما تجدر الإشارة إليه ان لجنة المراجعة بإجتماعها رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ أوصت بحصر الإيصالات الرسمية المدفوعة نيابة عن العملاء خلال أعوام ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢ (وقد بلغت قيمتها نحو ٢٠٤ مليون جنيه فى عام ٢٠٢٠ ، ٣٣٣ مليون جنيه فى عام ٢٠٢١ ، ١٢٩ مليون جنيه حتى منتصف ٢٠٢٢) لإحتساب المطالبات الضريبية المتوقعه ووضع خطة للمخصصات الخاصة بها خلال الفترة القادمة. يتعين دراسة مدى الحاجة لتكوين مخصصات جديدة من عدمه فى ظل مطالبة مصلحة الضرائب للشركة بالضريبة عن تلك الايصالات الرسمية المدفوعة نيابة عن العملاء وتكوين الشركة مخصص عنها كما سبق الإشارة .	تم اتخاذ الاجراءات برفع دعوى قضائية رقم ١٩٦٣٨ لسنة ٧٧ ضد مصلحة الضرائب واللجوء للجنة إنهاء المنازعات لإلغاء الربط الضريبي عن الفترة المذكورة، وفى ضوء النتائج المرجوة من هذه الاجراءات فسوف يتم إعادة النظر مستقبلاً في إمكانية تكوين مخصص من عدمه لمقابلة الالتزام الضريبي المحتمل (إن وجد). وسيتم عرض هذه الملاحظة على المستشار الضريبى واتخاذ ما يلزم في ضوء ما تنتهي اليه الدراسة

EGYtrans

إدارة حسابات النقل البحرى

حازم حسن
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
٧. تضمنت المصروفات قيمة التأمين على بعض وسائل النقل لا تخص شركة ايجيترانس وتخص شركة إيتال ضمن وثيقتى تأمين الات ومعدات ، تأمين تكميلى تجارى . يتعين الحصر والتصويب ونقل عبء التأمين على الشركة المستفيدة من التأمين .	تم تنفيذ التوصية بتحميل شركة ايتال لهذه التكلفة بالربع الأول من عام ٢٠٢٣ حيث انه بالرغم من نقل وبيع وسائل النقل المذكورة من ايجيترانس الى ايتال (شركة تابعة ومملوكة لايجيترانس بنسبة ٩٩,٩٩٪) إلا انه لا تزال بعض الرخص الخاصة بهذه الوسائل باسم ايجيترانس ويوجد صعوبة في نقلها وسيتم مراعاة الملاحظة المذكورة فور الانتهاء من نقل الترخيص باسم شركة ايتال
٨. اعتمدنا فى مراجعتنا لفروع الشركة (السويس ، القاهرة ، بورسعيد) على موازين المراجعة والقوائم والملخصات التى أعدتها الشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.	موازين تلك الفروع مستخرجة من برنامج أوراكل المطبق بالشركة لكل الفروع وهي نتيجة تسجيل المستندات المالية لتلك الفروع
ومع عدم اعتبار ذلك تحفظا : ١. تم جرد الأصول الثابتة بمعرفة الشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وتحت مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختبارى وفى حدود الامكانيات المتاحة كما تم حساب الاهلاك وفقا للقواعد والمعدلات المتعارف عليها وكالمتبع فى السنوات السابقة وقد تبين ما يلى : ب- أسفرت نتيجة مطابقة محاضر الجرد السنوى لأصول وموجودات الشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والتقرير النهائى للجنة الجرد عن الاتى : *وجود أصول متهالكة بكافة فروع الشركة (أثاث) يتعين التصرف الاقتصادى فيها . *وجود أصول بدون رقم أصل عليها مما يضعف الرقابة عليها *وجود بعض الأثاث بكشوف الحسابات ولم يتضمنها الجرد الفعلى منها تابلت ، كاميرا سونى سايبر شوت بفرع مرغم . يتعين الفحص واتخاذ اللازم .	ا-نود الاشارة الى انه بعد اصدار تقرير اللجنة الرئيسية للجرد تم اتخاذ الاجراءات المتبعة من حيث اعداد مذكرة تكهين وتخريد للأصول المتهالكة بكافه الفروع والاصول بدون كود وتم عرضهم على الادارة العليا للموافقة واتخاذ الاجراءات اللازمة نحو الحصول على احسن العروض للبيع، بالنسبة للأثاث الموجود بكشوف الحساب وغير موجود بالجرد فتم فقده اثناء النقل للأرض الجديدة وقد تم عمل مذكرة لتحميل المبلغ المقابل لهذه الاصول على المتسبب لهذا الامر مما يحفظ اموال الشركة.
ب- لم يتم موافاتنا بالشهادات السلبية لبعض الأصول المملوكة للشركة حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ للتحقق من عدم وجود أية تصرفات أو رهن أو حقوق عليها منها مبنى الشركة بالتجمع الخامس بالقاهرة، مبنى ساحة الأدبية ، مبنى المنطقة الحرة . يتعين موافاتنا بذلك	ب- قد تم تسليم شهادات سلبيه بتاريخ شهر ١٠-٢٠٢٢ والخاصة بالأصول المملوكة للشركة وجارى استخراج الشهادة السلبية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وسيتم موافاتكم بها فور الحصول عليها اما فيما يتعلق بما تم ذكرة من مبنى التجمع الخامس والأدبية والمنطقة الحرة فهي غير مملوكة للشركة مع الاخذ في الاعتبار ان الشهادات السلبية ترتبط بجهات خارجية (الشهر العقاري) من ثم فانها تتطلب وقت طويل لطلبها من فروع الشهر العقاري المختلفة والانتظار لحين صدورها واستلامها.
ج- بلغت قيمة الأراضي بالشركة نحو ١٩,٧٢٣ مليون جنيه تمثل قيمة أرض المبنى الإدارى لفرع الشركة بالتجمع الخامس والمشتراة وفقا لعقد البيع النهائى فى فبراير ٢٠١٨ ولم يتم الانتهاء من توثيق عقد الأرض بإسم الشركة حتى تاريخه . يتعين اتخاذ اللازم لتدارك ذلك والافادة بما يتم .	ج- قد قامت الشركة مؤخرا بتحويل عقد الشراء الى عقد بيع واعادة الشراء وفقا للتأجير التمويلي .وسيتم التوثيق بعد انتهاء عقد التأجير التمويلي .

محمد ابراهيم سطان
أحمد سريف حلما

حازم حسن KPMG
محاسبون قانونيون ومستشارون

EGYtrans

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
٣. حققت الشركة صافى ربح بعد الضريبة نحو ٤٠,٤١٣ مليون جنيه متأثرا بالمكاسب التى تحققت خلال العام من الايرادات الاخرى وذلك على النحو الاتى :	يرجى الإشارة الى أن الأنشطة المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة قد ولدت مجمل ربح مقداره ٥١٨ ٨٥٥ ٦٥ جنية مصري خلال العام المالي ٢٠٢٢ بالمقارنة الى مجمل ربح مقداره ٤٧٢ ٥٣٥ ٤٧ جنية مصري خلال العام المالي ٢٠٢١ بتحسن بنسبة ٣٩٪ مما يعكس مجهود الإدارة في الاستخدام الأمثل للموارد بالرغم من صعوبة عام ٢٠٢٢ من حيث تباطؤ الاقتصاد وتقليل الواردات كنتيجة لتطبيق نظام الاعتمادات المستندية خلال العام وصعوبة توفير العملات الصعبة

بيان	القيمة	الاجمالى	النسبة المئوية
صافى الربح بعد الضريبة		٤٠٤١٣	
مساهمة الايرادات الاخرى فى الربح :	١٢٤٩٦		
ايرادات اخرى	١٨٨٩٨		
استثمارات	١٦٦٢		
ايرادات تمويلية :	٣١٥١٢		
فوائد دائنة	———	٦٤٥٦٩	
فروق ترجمة بالعملات الاجنبية			
نسبة مساهمة الايرادات الاخرى فى صافى الربح			١٦٠٪

الأمر الذى يستلزم بحث الطرق البديلة لاستفادة المثلى من الأنشطة المنصوص عليها بالنظام الأساسى للشركة وزيادة العائد الناتج عنها، فى ظل ما أوضحه الجدول عاليه من زيادة نسبة مساهمة الايرادات الاخرى فى صافى الربح الدورى لنشاط الشركة .

EGYtrans

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة
مراقبة حسابات النقل البحرى
بالاسكندرية

صلاح سيال
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
٣. تضمنت اضافات وسائل النقل خلال العام نحو ٤ مليون جنيه قيمة عدد ٧ سيارات ملاكى تم شراؤها خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/٥ وحتى ٢٠٢٢/١١/٢٥ علما بأن الشركة أعتمدت فى جمعياتها العمومية العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣١ ، ٢٠٢٢/١٢/٨ ارجاء توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نظرا لدخول الشركة فى عدد من المشروعات والاستثمارات واحتياجها للسيولة وهو الأمر الذى أدى إلى قيامها ببيع المقر الادارى الجديد للشركة بمنطقة سموحة والمشترى حديثا لاحتياجها إلى السيولة وفقا لما جاء بقرار الجمعية العمومية غير العادية التى وافقت على البيع فى ٢٠٢٢/٨/١٧ بالاضافة إلى ما جاء بتوصية لجنة المراجعة والحوكمة فى جلستها الثالثة فى ٢٠٢٢/٨/١٠ بتكليف الادارة المالية بضرورة حسن استثمار السيولة المتاحة لتحقيق أعلى عائد وقد أفادت الشركة بانه لا يجوز الربط بين تأجيل توزيع أرباح المساهمين أو بيع مقر الشركة الجديد بالاسكندرية والذى تم من خلال الجمعية العمومية للشركة وليس قرار الجهة التنفيذية – وبين قرار ضم ٧ سيارات جديد لأصول الشركة حيث لايوجد علاقة بينهم ولكل قرار منهم مسبباته ودوافعه وأهدافه التى تصب جميعها فى صالح الشركة وتعقيبا على ذلك نكرر أن مبرر ارجاء التوزيع وفقا لقرار الجمعية العامة بتاريخى ٢٠٢٢/٣/٣١، ٢٠٢٢/١٢/٨ مرجعه وفقا للمعروض على الجمعية العامة الدخول فى عدد من المشروعات والاستثمارت وكذا ما ورد بمحضر الجمعية العامة العير العادية بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٧ بانه من مبررات بيع المقر الادارى الجديد احتياج الشركة للسيولة فى الفترة القادمة لاستخدامها فى مناحى مختلفة تدر عائد وعود بالنفع على المساهمين وجدير بالذكر فإن السيارات المشتراة لا تدر أى عائد يعود بالنفع على المساهمين . يتعين العرض على الجمعية العامة للشركة لاعمال شئونها بصفتها تمثل ملاك الأسهم وذلك تحقيقا لمبادىء الافصاح والشفافية فى ضوء التمثيل النسبى للمساهمين .	شراء تلك السيارات تم في ضوء الموازنة المعتمدة من مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٢ وتم تسجيل تلك السيارات بسجل الأصول الثابتة للشركة علماً بان وجودها يعتبر من المزايا للمديرين لمساعدتهم على متابعة سير الأعمال اليومية للشركة وعمل ذلك القرار على اجتذاب كوادر مهنية والحفاظ على الكوادر الحالية قادت فريق العمل الى تحسين أداء الشركة. وجدير بالذكر أنه بالرغم من تحميل الشركة لمبلغ ٤ مليون جنية نظير ٧ سيارات تم تسجيلهم ضمن أصول الشركة فان هذه السيارات قد زاد ثمنها في الفترة اللاحقة لإصدار القوائم المالية بمقدار لا يقل عن ٤٥٪ (على سبيل المثال ٤ سيارات سيتروين تم شراؤهم في أخر نوفمبر ٢٠٢٢ قد ارتفع ثمنهم الرسمي من ٧١٥ الف جنية للسيارة الى ١٠٤٣ الف جنية للسيارة) وتوفير تلك الأصول قد جنب الشركة الاستمرار في صرف بدلات الانتقال الشهرية لمستلمي تلك السيارات وكذلك عمل على تجنب الشركة تأجير سيارات أثناء السفر لمستلمي تلك السيارات. وبشان ما ورد بالملاحظة من ضرورة العرض على الجمعية العامة للشركة لإعمال شئونها فاننا نود أن نشير الى ان هذا التقرير ورد الشركة معروض على الجمعية العامة عند اعتماد القوائم المالية لاتخاذ ما يلزم.

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة حسابات النقل البحري

محمد ابراهيم مصطفى
أحمد شريف هلال

عادل صادق

عيسى ليلة

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
٤. بلغت حملة ايرادات الاستثمارات بالشركة عام ٢٠٢٢ نحو ١٨,٨٩٨ مليون جنيه عوائد على الاستثمارات بشركة بارويل ايجيترانس ، شركة ايجيترانس لحلول المستودعات وقد تبين ما يلى : أ- لم يتم تحقيق أى عوائد على استثمارات الشركة فى بعض الشركات التابعة والشقيقة "منذ تأسيسها" وذلك كما يلى : • شركتى ايجيترانس للموانىء النهرية ، ايجيترانس بارج لينك للنقل (شركات تابعة) والبالغ اجمالى الاستثمارات بهما نحو ٥٠٠ ألف جنيه ومكون عنهما اضمحلال بكامل القيمة ونشير إلى أن كلا الشركتين قد صدر لهما قرار الجمعية العامة غير العادية لهما فى ٢٠١٦/٧/١٢ بالتصفية ولم تزاول أيا منهما أى نشاط منذ تأسيسهما فى ٤/٥/٣، ٢٠٠٩/٦/٢٠٠٩ لعدم حصولهما على التراخيص اللازمة للنشاط لوجود قيود قانونية مانعة لمنح هذه التراخيص وقد تم التأشير بالسجل التجارى بتصفية تلك الشركات ومحو السجل التجارى لها بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٢٢ . • شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد (شركة شقيقة) والجارى الانتهاء من تصفيتها والبالغ اجمالى الاستثمار بها نحو ٨٨٥ ألف جنيه ومكون عنها اضمحلال بكامل القيمة. • شركة سكان أرابيا للتوكيلات الملاحية (شركة شقيقة) والبالغ اجمالى الاستثمار بها نحو ٢٢٥ ألف جنيه ومكون عنها اضمحلال بكامل القيمة ولم تمارس الشركة أية أنشطة حتى الآن وهو ما يوضح عدم دقة دراسات الجدوى التى أعفلت مدى توافق متطلبات الترخيص وفقا للمنوه بعاليه . يتعين موافاتنا بأسباب قيام الشركة بتلك الاستثمارات مع الافادة بآخر ما انتهت إليه عملية التصفية شركة دمياط وما يتخذ في هذا الشأن.	بالإشارة الى الملاحظة الواردة بشأن شركتى ايجيترانس للموانئ النهرية وشركة بارج لينك فقد تم تأسيسهما بعد دراسة كيفية تشغيلهما بأفضل الدراسات إلا أن الأمر كان يتطلب موافقة هيئة عمليات القوات المسلحة على سير المشروع بالمجرى المائى إلا انهم لتداعيات الموقف بعد أحداث ثورة يناير ٢٠١١ لم يتم الموافقة على إجراء هذا المشروع مما أدى الى إنهاء موقف تلك الشركات ووضعها تحت التصفية وبالإشارة الى الملاحظة الواردة بشأن المشاركة فى إنشاء شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد فقد تم تأسيس تلك الشركة بعد دخول هيئة ميناء دمياط كشريك بالشركة لتيسير مجال العمل بنشاطها إلا أن هيئة ميناء دمياط بعد تخصيص الأرصفة والأرض للشركة لإقامة المشروع لسبب أو لآخر غايرت في استصدار الترخيص ومنعت الشركة بكافة الطرق من ممارسة نشاطها وبرغم أنها شريكة بها وسحبت الأرصفة والأرض بإراداتها المنفردة مما أدى في النهاية الى وضعها تحت التصفية وبالإشارة الى اضمحلال الاستثمارات بكامل القيمة لشركة سكان ارابيا نفيدكم علماً ان نشاط شركة سكان ارابيا قائم على ممارسة الوكالة الملاحية لاحد خطوط الشحن البحري العالمية وقد باشرت هذه الشركة لعدة سنوات نشاطها على أفضل وجه وتحصل منها أرباح طوال تلك السنوات حتى حدث إفلاس للخط الملاحي التي كانت تعمل وكيلا عنه بجمهورية مصر العربية وتوقف نشاطه كلياً مما دعي الى عدم استطاعة الشركة الاستمرار في ممارسة نشاط الوكالة بعد إفلاس الخط الملاحى وتم الاحتفاظ بالكيان القانوني للشركة لوجود ترخيص ملاحي وعلامة تجارية مرموقة لحين الحصول على وكالة لخط ملاحي جديد وهذا ليس بالسهل اليسير لذلك فبالرغم من أن الشركة قد راعت عند إعداد الدراسات لتلك الشركات كافة الإجراءات التي يتطلبها حسن السير لممارسة نشاطها إلا أن الظروف التي واجهت كل شركة كما سبق إيضاحه هي التي أدت الى الوضع الراهن – علماً بان جميع هذه الشركات قد تم وضعها تحت التصفية منذ ١٠ سنوات تقريباً ولم يجد جديد بها. وقد تم عقد جمعية عامة غير عادية لشركة دمياط لوضع الشركة تحت التصفية وحتى الآن لم تنتهي القضية المتبادلة مع هيئة ميناء دمياط وعند الانتهاء سيتم التصفية.

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

محمد ابراهيم مصطفى
أحمد شريف حلمى

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
ب-لم تفصح الشركة عن الاسباب والمؤشرات التى ادت إلى قيامها باتخاذ قرار خلال العام بتكوين خسائر اضمحلال بنحو ٢,١٧٢ مليون جنيه فى قيمة استثمار الشركة بالشركة المصرية لأعمال النقل "ايتال" والبالغ نحو ٦٢ مليون جنيه حيث تبين أن العوائد المحققة من الاستثمار بالشركة بلغت نحو ٧,٢١٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢١ ولم تحقق الشركة عوائد على الاستثمار خلال العام الحالى علما بأن شركة إيتال حققت أرباح خلال عام ٢٠٢٢ وفقا لما أوضحته القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ ولم نواف بدراسة الاضمحلال الأمر الذى لم نتمكن معه من الحكم على صحة الاجراء الذى اتبعته الشركة . ج- أظهرت القوائم نحو ٩٢٢ ألف جنيه قيمة نسبة ٢٥٪ المسددة للاستثمار بشركة ايجيترانس لحلول السيارات وقد تبين تأسيس الشركة المشار إليها فى ٢٠٢٢/٤/٢٠ ولم تبدأ نشاطها حتى تاريخه ونبعين موافاتنا بآخر المستجدات فى هذا الشأن .	بالنسبة لاضمحلال الشهرة لشركة ايتال فتجدر الإشارة الى أن تلك الشهرة قد تولدت عند شراء ايجيترانس لشركة ايتال بمبلغ أزيد من رأسمالها يُقدر ب ٢,١٧٢ مليون وكما هو معلوم ان الشركة بصدد دراسة إمكانية الاستحواذ على إحدى الشركات العاملة بمجال مكمل لأنشطة الشركة من أجل التوسع ودعم أعمالها مما استلزم إجراء دراسة تقييم لشركة ايجيترانس والشركات التابعة والتي أسفرت عن تقييم شركة ايتال بمبلغ اقل من استثمارها مما استلزم عمل اضمحلال للشهرة المكونة طبقاً للمعايير المصرية. نحيط سيادتكم بجميع الخطوات التي تمت في مشروع العين السخنة حتى تاريخه وهي كالآتي: • **الحصول على الموافقة النهائية من المنطقة الاقتصادية** • تم الحصول على الموافقة المبدئية • تم تأسيس الشركة • تم توثيق عقد الارض بالمنطقة الاقتصادية بالتعاون مع المطور • تم تقديم دراسة الاثر البيئي والحصول على الموافقة • تم الحصول على الموافقة النهائية لإقامة المشروع • **الحصول على الرخصة الهندسية** • تم اعداد الرسومات • جارى تقديم الملف للمنطقة الاقتصادية وفقا للاشتراطات بالتعاون مع المطور • جارى الحصول على الرخصة الهندسية ونحن الان في مرحلة اعتماد التصميم النهائي من المطور والمنطقة الاقتصادية وذلك بعد تأكيد الادارة العليا للشركة على التصميم المطلوب للحصول على الرخصة الهندسية
٥. وجود عملاء –دفعات مقدمة- فى تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١ لها أرصدة دائنة متوقفة منذ سنوات بلغ ما امكن حصره منها نحو ٣٩٧ ألف جنيه , ٩ آلاف دولار ،و ٨٥٠ يورو . يتعين الحصر وموافاتنا بأسباب ذلك وإجراء التسويات اللازمة وخاصة أن ردود الشركة فى هذا الشأن بأنها بصدد إعداد دراسة لهذه الأرصدة المتوقفة وفى صونها سيتم إتخاذ الاجراء المناسب قبل نهاية ٢٠٢٢ .	جارى إعداد دراسة لهذه الأرصدة الدائنة المتوقفة وستعرض مذكرتها على لجنه المراجعة خلال الربع الثانى لعام ٢٠٢٣ لاتخاذ الأجراء المحاسبي المناسب من حيث تسجيلها كإيرادات أخرى من عدمه .

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
٦. عدم قيام الشركة بتنفيذ توصية لجنة المراجعة والحوكمة رقم (٥- فقرة ٤) بجلستها رقم (١) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٥ بشأن ايجاد وسيلة لتفادى السداد للجهات الرسمية نيابة عن العملاء لحين مطالبتهم بالسداد واقترحت اللجنة بتوصيتها أن تقوم الشركة بالمطالبة مسبقا بالمبالغ الخاصة بالجهات الرسمية الا انه تبين استمرار الشركة فى سداد تلك الايصالات الرسمية نيابة عن العملاء دون تحصيلها مقدما خلال العام وقد بلغت جملتها نحو ٨,١٦٥ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/١٢ علما بأن رصيد حساب العملاء الذى لا يقابله دفعات مقدمة قد بلغ نحو ٧,٨٤٤ مليون جنيه فى ذلك التاريخ الامر الذى يمثل مخاطرة على الشركة فى حالة عدم تحصيل تلك المبالغ فى ظل عدم وجود ضمانات كافية منهم لتغطية الائتمان الخاص بهم كما يؤدى إلى تجميد سيولة الشركة النقدية لدى هؤلاء العملاء وغيرهم بدون عائد .	ضمن المبلغ المشار إليه بالملاحظة مبلغ ٢,٥ مليون جم لدى مجموعة شركات العربى وهم من كبار العملاء، أيضا مبلغ ٤,٢ مليون جم يتمثل في مجموعه غبور وطاقة وايجيترافو وهم ايضا من كبار العملاء، والشركة تحاول فى سبيل المحافظة على عملائها الكبار منحهم تلك الميزة التنافسية وتلك المديونيات تعد من التسهيلات التى ترى الشركة عدم القلق من تحصيلها. وقد وجدت إدارة الشركة صعوبة في تنفيذ تلك التوصية على معظم العملاء نتيجة المنافسة الشديدة فى السوق علماً بان الجهود متواصلة لتعجيل تحصيل تلك الإيصالات الرسمية بغض النظر عن فترة التسهيل الممنوحة للعميل
٧. وجود بعض العمليات التي تمت واظهرت وجود ايرادات دون وجود تكاليف تخصها خلال العام وقد بلغ جملة ما امكن حصره منها نحو ٤,٣١٧ مليون جنيه (بعدد ١٤٤١ عملية) كما تبين وجود عمليات أخرى مقيد لها تكاليف بدون ايراد بلغ ما امكن حصره منها ٢,٤٨٩ مليون جنيه (بعدد ١٣٥ عملية) وهو ما يتعارض مع وجود نظام أوراكل ERB الممسوك بالشركة والذى يتيح امكانية تحديد تكلفة وايراد كل عملية	بدراسة تلك العمليات خلال عام ٢٠٢٢ تبين الآتي بعد التحليل: أولا: -عمليات تخص خدمات المناولة وخطابات تنازل للعميل عن الشحنة)وبالرغم من أن أيراداتها مثبتة على كل عملية ولكن تكلفتها غير مباشرة ويصعب توزيعها على كل عملية لطبيعة النشاط. -عمليات خاصة بنشاط الترانزيت و مصروفاتها تتمثل في قيمة خطاب الضمان على النشاط إجمالا وليس على كل عملية. -عمليات خدمات تخزين حيث مصروفها يدرج على مستوى النشاط كمصروف مباشر وليس على كل عملية ثانيا: ما يتعلق بوجود عمليات أخرى مقيد لها تكاليف بدون ايراد فتمثل مصروفات تخدم مئات العمليات ونظراً لصعوبة توزيعها عليهم فيتمحصرها ضمن النشاط التشغيلى لتسهيل متابعتها ومراجعتها.

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
٨. لا زالت الشركة تصرف مقابل الانتقال مباشرة للسادة / ممثلى المال العام بالشركة نظير حضور جلسات مجلس الادارة وجلسات اللجان وقد بلغ ما تم صرفه فى هذا الشأن خلال عام ٢٠٢٢ نحو ٣٦٠ ألف جنيه , ٢٥٠ ألف جنيه على الترتيب وذلك بالمخالفة المادة رقم (١) من القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والشركات الاعتبارية العامة والبنوك ... إلخ والتى استثنت المبالغ التى تؤول الى جهة التمثيل ".... مقابل نفقات فعلية مؤداة فى صورة بدل سفر أو بدل أو مصاريف انتقال متى كان صرفها فى حدود القواعد والنظم المعمول بها فى الجهة التى يباشر فيها مهمة التمثيل. يتعين اتخاذ اللازم نحو الالتزام بما ورد بالقانون والافادة بما يتم أو تقديم المستندات الدالة على انها نفقات فعلية اعمالا لاحكام القانون المشار اليه.	الشركة ملتزمة بتنفيذ أحكام الفقرتين ١،٣ ، من القانون رقم ٨٥ لسنة ٨٥ المشار إليه بالملاحظة حيث تقوم الشركة بسداد مكافأة العضوية لممثلي المال العام و كذلك بدلات الحضور وحصص الأرباح الى بنك الاستثمار مباشرة و بموجب شيكات صادرة للبنك أما ما يتم صرفه بشكل شخصى لممثلى البنك هو بند الانتقال عن حضور جلسات مجلس الإدارة وجلسات اللجان المنبثقة منها و هى بواقع ٩٥٠٠ جم لجلسة مجلس الإدارة و ٧٠٠٠ جم لجلسات اللجان والذى تم اعتماده فى الجمعية العامة المنعقدة فى ٣١ - ٣ - ٢٠٢٢ و هو وفقا للقواعد و النظم المحددة لأعمال الشركة (قرار الجمعية العامة) لتحديد تلك البدلات وهو ما نصت عليه المادة رقم ١ من القانون المشار إليه.
٩. وجود تضارب ما بين ما ورد بمذكرة الموقف الضريبى حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والصادرة من المستشار الضريبى للشركة حيث أفاد بأن الفترة بين ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩ لضريبة الاشخاص الاعتبارية تم الفحص الضريبى لها واستلمت الشركة نموذج ١٩ وتم الطعن عليه وطلب اللجوء للجنه الداخلية فى حين ورد بافصاح الشركة – ضمن الموقف الضريبى- انه تم الفحص من قبل المركز الضريبى لكبار الممولين وتم انهاء جميع الخلافات وسداد الربط الضريبى المستحق طبقا لقرار اللجان الضريبية المختصة .	نود الاشارة الى ان الموقف الضريبي الوارد من المستشار الضريبي صحيح وهناك خطأ مطبعي بالإيضاح الوارد ضمن القوائم المالية فيما يخص الموقف الضريبي سيتم تداركه لاحقاً.
١٠. لم يتم الافصاح عن ما ورد بنموذج ٩ من حيث الرصيد المستحق على الشركة للضرائب – شركات أموال – بنحو ١٢,٨١٩ مليون جنيه (ضريبة بنحو ٤,٣٢٢ مليون جنيه + غرامات بنحو ٨,٥٩٧ مليون جنيه).	(النموذج الوارد ٩ حجز ورد للشركة في يناير ٢٠٢٢ ومنذ ذلك الحين يتم إجراء التسوية اللازمة مع مصلحة الضرائب حيث أن أصل الضريبة ٤,٣٢٢ مليون جنيه تحتفظ الشركة بشهادات خصم ضريبة من العملاء بالقيمة المذكورة وتم أثبات ما يزيد عن أثنان ونصف مليون جنية لدى مصلحة الضرائب وجارى استكمال اثبات المتبقى، وعند الانتهاء من تسويتها تستبعد الضريبة بالإضافة للغرامات المستحقة بقيمة ٨,٥٩٧ مليون جنيه وسيتم الاستفادة من قانون التجاوز خلال الفترة حتى ٢٠١٦)
١١. وجود خلاف بين مطابقة الهيئة العامة للاستثمار والشركة على رصيد ٢٠٢٢/١٢/٣١ بكل من ؛ بند رسم الاستثمار بنحو ٣٧,٧٠١ دولار وبند ضمان البضائع بنحو ٣,١١٥ دولار . يتعين بحث هذا الخلاف وتسويته مع مراعاة ذلك على القوائم المالية .	بالنسبة لرسم الاستثمار فالفرق يرجع الى ان الهيئة اسقطت حوالى ٢٨ تصريح مما ادى الى وجود فروق تخص هذه التصاريح مسجلة بدفاترنا ولم يذكرها في مصادقته وقد تم إبلاغهم بها واستدراكهم لتلك التصاريح. اما عن رسم ضمان البضائع فيرجع الفرق في خصم الهيئة للضمان من اوراق الشحنة الموجودة بالطريق ولكن يتم تسجيلها بدفاترنا حين عمل تصريح ورد ودخول السيارة بالمنطقة الحرة .

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
١٢. تضمن حساب الدائنون والارصدة الدائنة نحو ١,٠٧٧ مليون جنيه قيمة المساهمة التكافلية لنظام التأمين الصحى الشامل عن عامى ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ والمقررة طبقا للمادة رقم ٤٠ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن نظام التأمين الصحى الشامل . يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة للسداد .	نود الإحاطة الى انه الرصيد الموجود يخص عام ٢٠٢٢ وسيتم سداده مع الإقرار الضريبي خلال عام ٢٠٢٣
١٣. لم يتم الافصاح عن صدور قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢٠٢٣/١٠٦ بالموافقة على منح المشروعات العاملة بنشاط تخزين السيارات المستعملة بالمناطق الحرة العامة التى ترغب فى الاستمرار فى مزاولة النشاط مهلة لمدة عامين اخرين اضافيين اعتبارا من ٢٠٢٣/١/١ حيث تضمنت الارصدة المستحقة على بعض الاطراف ذات العلاقة نحو ١٨,٣١٦ مليون جنيه مستحقة على شركة ايجيترانس لحلول السيارات قيمة قطعة ارض رقم (١٨) من شركة البحر الاحمر للنحاس مساحتها ١٠٤٤٧ متر مربع والتى سبق للشركة حجزها فى ٢٠٢١/٨/١٧ وكانت الشركة قد تأخرت فى اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة فى حينه للالتزام بما ورد بقرارات مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ارقام ٣-١/٢٠٢٠و٨-١/٢٠٢٠بشان قرب انتهاء مدة الترخيص الممنوحة للنشاط بالمناطق الحرة ومنح المشروعات العاملة بنشاط تخزين السيارات التى ترغب فى الاستمرار فى مزولة النشاط مهلة لمدة عامين اعتبارا من ٢٠٢١/١/١ تنتهى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ لتوفيق اوضاعها للانتقال للعمل بالمنطقة الاقتصادية بقناة السويس ولم يتبين له اتخاذ اى اجراءات جديدة فى هذا الشأن الامر الذى يستلزم نهو الاجراءات اللازمة للحصول على الموافقات والتراخيص وفقا لما تضمنته الخطة الزمنية.	نحيط سيادتكم بجميع الخطوات التي تمت في مشروع العين السخنة حتى تاريخه وهي كالآتي: • **الحصول على الموافقة النهائية من المنطقة الاقتصادية** • تم الحصول على الموافقة المبدئية • تم تأسيس الشركة • تم توثيق عقد الارض بالمنطقة الاقتصادية بالتعاون مع المطور • **تم تقديم دراسة الاثر البيئي والحصول على** الموافقة • تم الحصول على الموافقة النهائية لإقامة المشروع • **الحصول على الرخصة الهندسية** • تم اعداد الرسومات • جارى تقديم الملف للمنطقة الاقتصادية وفقا للاشتراطات بالتعاون مع المطور • جارى الحصول على الرخصة الهندسية ونحن الان في مرحلة اعتماد التصميم النهائي من المطور والمنطقة الاقتصادية وذلك بعد تأكيد الادارة العليا للشركة على التصميم المطلوب للحصول على الرخصة الهندسية

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الاخرى : ١- ضعف اجراءات الرقابة والضبط الداخلى على العمليات والحسابات المرتبطة بها مثل العملاء والوكلاء واصدار فواتير الايرادات بما لا يحقق الرقابة على أموالها وهو ما أشارت ايه تقارير لجنة الحوكمة والمراجعة الداخلية ومنها • عدم قيام ادارة المراجعة الداخلية (كما نصت اللائحة المالية للشركة) بفحص وتقييم مدى فعالية حوكمة الشركة وادارة المخاطر وجودة الاداء فى تنفيذ المسئوليات الموكلة لها لتحقيق أهداف الشركة. • • القصور فى الرقابة على عناصر التكاليف الخاصة بالعمليات وعدم توافر نظام تكاليف معيارية لكافة انشطة الشركة المختلفة للمقارنة بالفعلى وقياس الانحرافات ان وجدت لتحديد اسبابها ومعالجتها خاصة فى ظل تحقيق العديد من العمليات لخسائر خلال العام المالى ٢٠٢٢.	-تلتزم إدارة المراجعة الداخلية بتنفيذ عمليات المراجعة الداخلية بناء على خطة مراجعة سنوية يتم اعتمادها من لجنة المراجعة وتسعى الإدارة الى ان تشمل الخطة السنوية على اهم الإدارات ذات الأهمية النسبية من حيث المخاطر وبعد الانتهاء من عمليات المراجعة يتم خلال العام متابعة تنفيذ التوصيات المذكورة بتقارير المراجعة خلال العام من خلال سحب عينات تخص فترات خلال العام. وحسب معايير المراجعة الداخلية فمهمة إدارة المراجعة الداخلية تقديم تأكيد مناسب لمجلس الإدارة وليس تقديم تأكيد قطعي. -تم بالفعل بدءا من النصف الثاني للعام الماضي (٢٠٢٢) حيث تم انشاء ادارة مختصة بالتسعير (CRM)كما تم الاعتماد على نظام تسجيل الايرادات والمصروفات المتوقعة لكل عملية عند فتح العملية الجديدة حتى يسهل قياس مدى تحقق الايرادات و **المصروفات الفعلية للمخططة و قياس الانحرافات وبحث** أسبابها و معالجتها و تلافى تكرارها. هذا بالإضافة الى وجود الموازنة التقديرية التي تختص بتحديد الارباح المتوقعة للنشاط لتحديد الانحرافات على مستوى النشاط.
٢- لم نواف بتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٢ وبالتالى لم نتمكن من ابداء الرأى بشأنه وفقا لما نصت عليه المادة رقم ١٠٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.	مرفق مع هذا الرد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٢
تقرير القوائم المالية المجمعة **أساس الرأى المتحفظ:** لم نواف حتى تاريخه بالقوائم المالية للشركات التابعة والشقيقة وتقرير مراقب الحسابات عنها المعد عنها القوائم المالية المجمعة المدققة الواردة للادارة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٨ وذلك لاتمام عملية المراجعة .	الشركة اعتمدت فى إعداد القوائم المالية المجمعة على القوائم المالية المدققة للشركات التابعة والشقيقة. ومرفق لسيادتكم صورة من القوائم المالية المدققة لتلك الشركات.

إدارة
رقابة حسابات النقل البحرى
بالاسكندرية

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

٢- طلبت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية من السيد الأستاذ /حازم محمد الرجال - الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن – مراقب حسابات الشركة – تلاوة التقرير الخاص بهم على القوائم المالية للشركة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وقد قام سيادته بتلاوة التقرير.

تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة
للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (ايجترانس) فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

الى السادة/ مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (ايجترانس):

تقرير عن القوائم المالية المستقلة:

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) " شركة مساهمة مصرية " والمتمثلة في قائمة المركز المالى المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا القوائم المستقلة للارباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة وتتضمن عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدتها معرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.
وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالى الغير مجمع للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائها المالي الغير المجمع وتدفقاتها النقدية الغير مجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

حازم حسن KPMG
محاسبون قانونيون ومستشارون

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المجمعة
للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (ايجيترانس) في ٢٠٢٢/١٢/٣١

الى السادة/ مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (ايجيترانس) – شركة مساهمة مصرية:

تقرير عن القوائم المالية المجمعة:

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا القوائم المجمعة للأرباح او الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الـرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المجمع للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

الجهاز المركزي لتنظيم وحسابات النقل البحري والجوي بالاسكندرية

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

محمد إبراهيم مصطفى
أحمد رياض حلمي

تقرير مراقب الحسابات مكتب حازم حسن KPMG على تقرير تطبقات الحوكمة في الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (ايجترانس) عن عام ٢٠٢٢

تقرير تأكد مناسب
على تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجترانس) – شركة مساهمة مصرية عن مدى تطبق قواعد حوكمة الشركات

الى السادة / مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجترانس) – شركة مساهمة مصرية

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن إعداد وعرض تقرير مجلس إدارة الشركة عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) (شركة مساهمة مصرية) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وذلك وفقا لنموذج تقرير مجلس الإدارة الإسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مساهمي الشركة.

مسئولية الإدارة

مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن إعداد وعرض تقريره عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة وفقا لنموذج تقرير **مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية لمجلس إدارة الشركة. كما ان مجلس** إدارة الشركة هو المسئول عن التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة وفقا للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام و مبرراتها.

مسئولية المراجع

تنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكيد مناسب بشأن مدى التزام الشركة في إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه بنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية لمجلس إدارة الشركة، في ضوء الإجراءات التي تم أداؤها. وقد قمنا بمهام التأكد المناسب وفقا للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية.

ومن أجل التوصل لهذا الاستنتاج تضمنت إجراءاتنا الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسئولين عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسبا. ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا. وفقا لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠ فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها اجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. ومن ثم لم تمتد مسئوليتنا أو إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير إلى تقييم مدى فاعلية نظام المراقبة الداخلية والالتزام بنظام الحوكمة وفاعليته.

وقد اعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام الا للغرض الذي أعد من أجله.

الاستنتاج

من رأينا أن تقرير مجلس الإدارة عن مدى تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة المشار إليها أعلاه خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ يتضمن المعلومات وتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقا لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة.

إدارة رقابة حسابات النقل البحري

ص.ب ٥٤

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

محمد إبراهيم مصطفى
أحمد سريف حلمي

٢- طلبت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية من السيد الأستاذ /سمير أنس عمارة- الشريك بمجموعة المحاسبون القانونيون المصريون – مراقب حسابات الشركة – تلاوة التقرير الخاص بهم على القوائم المالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وقد قام سيادته بتلاوة التقرير.

تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة
للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (ايجترانس) في ٢٠٢٢/١٢/٣١

السادة/ مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (ايجترانس):
تقرير عن القوائم المالية:

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) " شركة مساهمة مصرية " والمتمثلة في قائمة المركز المالى المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا قوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي تمت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الـرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالى للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة..

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المجمعة
للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (ايجيترانس) في ٢٠٢٢/١٢/٣١

السادة/ مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (ايجيترانس) – شركة مساهمة مصرية:

تقرير عن القوائم المالية المجمعة:

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا القوائم المجمعة للأرباح او الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الـرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المجمع للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

فقرة لفت انتباه

تم مراجعة الأرصدة الافتتاحية بواسطة مراقب حسابات آخر.

محمد إبراهيم عطيتو
أحمد سرية حلمي

ح.م.ل
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع المصادقة على تقرير مراقبي الحسابات على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ ورد الشركة على ما ورد بهما من ملاحظات كما قررت الجمعية بالإجماع المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن تطبيق إجراءات الحوكمة بالشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وتقرير مراقب حسابات الشركة على ما ورد فيه.

البند الثالث : اعتماد القوائم المالية للشركة المتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير فى حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

عرضت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية على السادة مساهمي الشركة القوائم المالية للشركة المتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير فى حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على اعتماد القوائم المالية للشركة المتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير فى حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

البند الرابع : اعتماد استبعاد الديون التى سبق تكوين مخصصات لها من رصد المدينين وغلق حساب تلك الديون في حساب المخصصات التى تم تكوينها

قامت السيدة المهندسة/ رئيسة الجمعية بعرض المذكرة الخاصة باستبعاد الديون التى سبق تكوين مخصصات لها من رصيد المدينين وغلق حساب تلك الديون في حساب المخصصات التى تم تكوينها وبلغ ما تم حصره منها ما قيمته مبلغ ١٠٢٢٧٢دولار أمريكي+ ٦٤٠٨ يورو ٧١٨ جنيه إسترليني ++ ٦٨٨٩٥٤جنيه مصري، وبعد المناقشة:

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على استبعاد الديون التى سبق تكوين مخصصات لها من رصيد المدينين وغلق حساب تلك الديون في حساب المخصصات التى تم تكوينها وبلغ ما تم حصره منها ما قيمته مبلغ ١٠٢٢٧٢دولار أمريكي+ ٦٤٠٨ يورو ٧١٨ جنيه إسترليني ++ ٦٨٨٩٥٤جنيه مصري.

البند الخامس : اعتماد حساب توزيع الأرباح المقترح من مجلس الإدارة الخاص بتوزيع الأرباح على السادة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

قامت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية بعرض حساب توزيع الأرباح المقترح من مجلس الإدارة الخاص بتوزيع الأرباح على السادة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١، وبعد المناقشة:

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على اعتماد حساب توزيع الأرباح المقترح من مجلس الإدارة على السادة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بعد التعديل إلى ٠,١٣ جنيه مصرى للسهم بدلاً من ٠,١٠ جنيه مصرى للسهم على أن يتم الصرف في ١٠ مايو ٢٠٢٣ لحملة السهم بعد التنسيق مع شركة مصر للمقاصة للتسوية والحفظ المركزي والبورصة المصرية.

وفيما يلي مشروع توزيع الارباح:

الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة		
البيان	جنيه	جنيه
أرباح مرحلة	٣٩,٧٨٤,٤٧٥	
صافى ارباح عام ٢٠٢٢	٤٠,٤١٣,٣٧٦	
٥٪ إحتياطى قانونى	٢,٠٢٠,٦٦٩	
صافى الربح القابل للتوزيع		٦٨,١٧٧,١٨٢
مبلغ الارباح المقرر توزيعها		٢٤,١٠٠,٠٠٠

التوزيعات		
البيان	جنيه	جنيه
١٠٪ نصيب العاملين	٢,٤١٠,٠٠٠	
توزيع أول بواقع ٥٪ من رأس المال المدفوع للمساهمين	٧,٨٠٣,١٢٥	
اجمالى عاملين وتوزيع اول مساهمين		١٠,٢١٣,١٢٥
المتبقى من الارباح الموزعة		**١٢,٨٨٦,٨٧٥**
١٠٪ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	١,٢٨٨,٦٨٨	
توزيع ثانى مساهمين	١٢,٤٩٨,١٨٨	
أرباح مرحلة		**٤٤,٠٧٧,١٨٢**

ملخص التوزيعات للمساهمين	٢٠,٣٠١,٣١٢
عدد الأسهم	١٥٦,٠٦٢,٥٠٠
نصيب السهم الواحد من التوزيعات	٠,١٣

البند السادس : **ابراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن السنة المالية المنتهية ٢٠٢٢/١٢/٣١**

عرضت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية على السادة المساهمين إبراء ذمة كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع الحضور إبراء ذمة كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

البند السابع : **إعادة إنتخاب مجلس الإدارة لدورة جديدة لمدة ٣ سنوات وفقاً للنظام الأساسى للشركة**

عرضت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية على السادة المساهمين إعادة انتخاب مجلس الإدارة لدورة جديدة لمدة ٣ سنوات وفقاً للنظام الأساسى للشركة ليصبح تشكيل المجلس كالتالي:

- ا./ محمد جمال محرم - رئيس مجلس الإدارة (مستقل).
- م./ عبير وائل صديق لهيطه - عضو مجلس الإدارة المنتدب (تنفيذي).
- د./ هبه وائل صديق لهيطه - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي.
- ا./ سامر عبد الفتاح محمد الوزيري - عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة.
- د./ محمد حسن يوسف - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلا عن بنك الاستثمار القومي.
- ا./ علا عبد الوهاب محجوب الجرف - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلا عن بنك الاستثمار القومي.
- اللبطان/ نهاد أبو الفضل سليمان - عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة.
- ا./ محمد سعيد محمد سلطان - عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة.
- ا./ سيد زكريا البهي - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلا عن بنك الاستثمار القومي.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع الحضور الموافقة على إعادة انتخاب مجلس الإدارة لدورة جديدة لمدة ٣ سنوات وفقاً للنظام الأساسى للشركة ليصبح تشكيل المجلس كالتالي:

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

- ا./ محمد جمال محرم - رئيس مجلس الإدارة (مستقل).
- م./ عبير وائل صديق لهيطه - عضو مجلس الإدارة المنتدب (تنفيذى).
- د./ هبه وائل صديق لهيطه - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي.
- ا./ سامر عبد الفتاح محمد الوزيري - عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة.
- د./ محمد حسن يوسف - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلا عن بنك الاستثمار القومي.
- ا./ علا عبد الوهاب محجوب الجرف - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلا عن بنك الاستثمار القومي.
- القبطان/ نهاد أبو الفضل سليمان - عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة.
- ا./ محمد سعيد محمد سلطان - عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة.
- ا./ سيد زكريا البهي - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلا عن بنك الاستثمار القومي.

البند الثامن : اعتماد عقود المعاوضة التى تم إبرامها خلال العام المنتهى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والموافقة على الترخيص مقدما لمجلس الإدارة بإبرام عقود المعاوضة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١

عرضت السيدة المهندسة/ رئيسة الاجتماع عقود المعاوضة التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠٢٢ وبعد المناقشة:

القـــرار

قررت الجمعية العامة العادية للشركة بالإجماع الآتى :

١. إعتماد كافة عقود المعاوضة والعقود والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التى تمت خلال عام ٢٠٢٢ على النحو التالى :

(١) عقود المعاوضة مع الشركات الشقيقة	
اسم الشركة	**قيمة العقد بدون ضرائب**
شركة بارويل ايجيترانس للتوكيلات الملاحية- دعم فنى	٣٠٠٠٠ دولار
(٢) عقود المعاوضة مع الشركات التابعة	
اسم الشركة	**قيمة العقد**
الشركة المصرية لأعمال النقل الفنى (ايتال)- دعم فنى	١,٨٦٥,٣٤٧ جم
الشركة المصرية لأعمال النقل الفنى (ايتال)- مصروفات مباشرة	١,١١٠,٦٥٣ جم
شركة ايجيترانس لحلول المستودعات – دعم فنى	١٣٨,٧٣٨ دولار

٢. إعتماد الترخيص لمجلس إدارة الشركة لإبرام عقود المعاوضة والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠٢٣ على النحو التالى :

(١) عقود المعاوضة مع الشركات الشقيقة	
اسم الشركة	**قيمة العقد بدون ضرائب**
شركة بارويل ايجيترانس للتوكيلات الملاحية- دعم فنى	٣٠٠٠٠ دولار
(٢) عقود المعاوضة مع الشركات التابعة	
اسم الشركة	**قيمة العقد**
شركة ايجيترانس لحلول المستودعات – دعم فني	١٢٤,٧٨٤ دولار

البند التاسع : تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس إدارة الشركة عن عام ٢٠٢٢

عرضت السيدة المهندسة/ رئيسة الجمعية على السادة المساهمين تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢٢، وبعد المناقشة:

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

القـــرار

قررت الجمعية العامة العادية بالإجماع الموافقة على تحديد بدلات حضور الجلسات و مصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢٣ كما يلي:

أولاً : بدلات حضور ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة
- بدلات حضور الجلسة الواحدة مبلغ ١٠٠٠ جنيه
- مصاريف الانتقال للجلسة الواحدة مبلغ ١١٠٠٠ جنيه

ثانياً : بدلات حضور ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء اللجان من غير التنفيذيين والمستقلين ومن ذوى الخبرة
- مصاريف الانتقال للجلسة الواحدة مبلغ ٨٥٠٠ جنيه

ثالثاً : الموافقة على تحديد المكافأة الشهرية لرئيس مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣
- مكافأة رئيس مجلس الإدارة مبلغ ٩٠ ألف جنيه شهريا.

رابعا : الموافقة على تحديد مقابل أعمال مجلس الإدارة لعضو مجلس الإدارة من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوى الخبرة لمن ليس عضواً بأى من لجان مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣
- مقابل أعمال مجلس الإدارة لأعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوى الخبرة (فيما عدا رئيس مجلس الإدارة) لمن ليس عضواً بأي من لجان مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣ بمبلغ ١٨٠ ألف جنيه سنويا تصرف بشكل ربع سنوي.

خامسا : الموافقة على تحديد مقابل حضور لجان مجلس الإدارة لأعضاء اللجان من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوى الخبرة خلال عام ٢٠٢٣
- مقابل حضور لجان مجلس الإدارة لأعضاء اللجان من أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوى الخبرة خلال عام ٢٠٢٣ مبلغ ١٨٠ ألف جنيه سنوياً تصرف بشكل ربع سنوي.
- مقابل حضور لجان مجلس الإدارة لأعضاء اللجان من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوى الخبرة لمن ليس عضواً بمجلس الإدارة مبلغ ٩٠ ألف جنيه سنوياً تصرف بشكل ربع سنوي.

ويعتبر حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه واجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة مرئية أو صوتية حضورا فعليا ويسري عليه احكامه تماشيا مع قرارا الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٦٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٨.

وقد وافقت الجمعية بإجماع الحضور على أن يتم صرف البدلات المذكورة اعتبارا من ٢٠٢٣/١/١ – مع تحفظ السادة الجهاز المركزي للمحاسبات وطلبهم الصرف بداية من تاريخ الجمعية .

البند العاشر : تعيين السيد مراقب الحسابات وتحديد أتعابه عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بالإضافة الى السادة الجهاز المركزى للمحاسبات

عرضت السيدة المهندسة/ رئيسة الجمعية على السادة المساهمين الموافقة على تعيين الأستاذ /خالد محمود سمير – الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وتحديد أتعابه بمبلغ ١٥٠٠٠٠جنيه (فقط مائة وخمسون ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية و تعيين الأستاذ/ سمير أنس عمارة الشريك بمكتب مجموعة المحاسبون القانونيون المصريون ECAG مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وتحديد أتعابه بمبلغ ١٥٠٠٠٠جنيه (فقط مائة وخمسون ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية بالإضافة الى الجهاز المركزي للمحاسبات وتحديد أتعابه بمبلغ ١٥٠٠٠٠جنيه (فقط مائة وخمسون ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية ، وبعد المناقشة:

القـــرار

وافقت الجمعية العامة بإجماع الحضور على الآتي:
- قبول الاعتذار المقدم من الأستاذ/ حسام عبد الوهاب – مراقب الحسابات وتعيين الأستاذ /خالد محمود سمير – الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وتحديد أتعابه بمبلغ ١٥٠٠٠٠جنيه (فقط مائة وخمسون ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية.
- تعيين الأستاذ /سمير أنس عمارة الشريك بمكتب مجموعة المحاسبون القانونيون المصريون ECAG مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وتحديد أتعابه بمبلغ ١٥٠٠٠٠جنيه (فقط مائة وخمسون ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية.
- تحديد أتعاب السادة الجهاز المركزي للمحاسبات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بمبلغ ١٥٠٠٠٠جنيه (فقط مائة وخمسون ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية.

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

البند الحادى عشر : اعتماد التبرعات التى تمت خلال العام المنتهى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال العام المالى ٢٠٢٣ فيما يزيد عن ألف جنيه

عرضت السيدة / رئيسة الاجتماع حدود التبرع المخولة لمجلس الإدارة في ضوء موافقة الجمعية العامة العادية السابقة كما أفادت بأنه معروض على الجمعية الموافقة على التبرع خلال عام ٢٠٢٣ فى حدود ٣٠ ألف جنيه ومبلغ ١٥٠ ألف جنيه للمسئولية الاجتماعية للشركات.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية للشركة بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع إعتماد ما تم صرفه خلال عام ٢٠٢٢ والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠٢٣ كما يلي:

- بند التبرعات ٣٠٠٠٠ جنيها (ثلاثون ألف جنيه فقط لا غير).
- بند المسئولية الاجتماعية للشركات ١٥٠٠٠٠ جنيها (مائة وخمسون ألف جنيه فقط لا غير).

انتهى اجتماع الجمعية العامة العادية في تمام الساعة الرابعة من مساء نفس اليوم.

هذا وقد فوضت الجمعية العامة السيد الأستاذ / هشام حامد هاشم – المحامى بطاقه رقم ٢٦٨١٠٠٨٠١٠٤٣٥٩ والسيد/ محمد إبراهيم مصطفى المحامى بطاقة رقم ٢٨٨١٠٠٢٠٣٠٠١٥٦ مجتمعين أو منفردين فى اتخاذ إجراءات اعتماد محضر الجمعية العامة العادية عاليه بهيئة الاستثمار .

حامعى الأصوات
السيد / أحمد شريف محمد حلمي

السيد / محمد إبراهيم إبراهيم مصطفى

أمين السر
رانيا فاروق بسطويسي

مراقب الحسابات
ا./ حازم الرحال
مكتب حازم حسن KPMG

KPMG حازم حسن

مراقب الحسابات
محاسبون قانونيون ومستشارون
ا./ سمير أنس عماره
الشريك بمجموعة المحاسبون القانونيون المصريون

الجهاز المركزى للمحاسبات
(مراقب الحسابات)

مدير عام
نائب مدير الإدارة
(محاسب/ أحمد فاروق بدوي)

وكيل الوزارة ونائب أول مدير الإدارة
(محاسب/ جورج نسيل عزيز)

رئيسة الجمعية
(عبير وائل صديق لهيطه)

إقرار

أقر أنا عبير وائل صديق لهيطه بصفتى رئيسة الاجتماع بأننى مسئولة مسئولية قانونية كاملة عن صحة ما ورد فى هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات انعقاد وذلك فى مواجهة الغير والمساهمين أو الشركة والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

المقر بما فيه
رئيس الاجتماع

٥٧

(قطاع الشئون القانونية)
Legal Affairs Sector
الإدارة المركزية لشئون التأسيس والشركات

أقر أنا / محمد عبد الحكيم مصطفى أحمد ..... بطاقة رقم : ٢٩٠١٥٦٠١٠٠٠٣٠

بصفتى / مفوض ..... بأن الثابت خلفه هو صورة طبق الأصل من محضر

اجتماع (جمعية عامة عادية) لشركة : المصرية لخدمات النقل والتجارة (المتحدة)

المنعقد بتاريخ ٨٨ / ٤ / 2023 عدد صفحات المحضر (٢٩) صفحة - عدد النسخ (١) نسخة، وذلك تحت مسئوليتى

ودون أدنى مسئولية على الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبأننى مفوض فى تسليم واستلام المحضر.

وذلك بعد سداد الرسم المقرر وقدره (٤٠٥) بموجب إيصال رقم (٧٦٣٧٩٩)

بتاريخ ٢٢ / ٦ / 2023 والمقدم للهيئة بتاريخ ، ٢٢ / ٦ / 2023

توقيع مقدم الطلب

محمد عبد الحكيم مصطفى

" دون إخلال بحقوق المساهمين أو الشركاء فى الشركة، فقد تم التصديق على هذا المحضر فى حدود السلطة المقررة للهيئة بنص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981، وفى ضوء ما قدمته الشركة من مستندات وبيانات من الناحية الإجرائية فقط دون التطرق إلى محتوى المحضر أو مضمون ما ورد فيه من قرارات، ودون أدنى مسئولية على الهيئة فى مواجهة المساهمين أو الشركاء فى الشركة أو الغير عن مضمون ما ورد فى المحضر من قرارات أو إجراءات أو بيانات".

ملاحظات الهيئة : لا يوجد الصديق الاصل مختوم الواردة ، ومخالفة مخالفة توزيع الارباح
مخالفة حكم المادة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات ومخالفة
لاحكام المادة رقم ٤٠٥ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون حيث لم يتم
الاحتفاظ / بمحضر مختوم بالصيغة المطلوبة بالمادة رقم ١٢٦ من

المدير العام

مدير الإدارة

المحامى

F-ISS/B-01-09